

## قانون رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٣

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية، المعدل بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء قوات مرابطة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢١ والفقرة الأولى من المادة ٢٢ والمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النصوص الآتية :

" مادة ٢١ - مدة الخدمة في القوات المرابطة ثمانية عشر شهرا ينتقل المجند بعد اقضائها الى الرديف " .

" مادة ٢٢ - ( فقرة أولى ) - مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٤٥ من هذا القانون وأحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء قوات مرابطة لا يجوز تجنيد مقترعى سنة ما بعد الطلب المشار إليه في المادة ١٨ إلا في حالات الضرورة وبقرار من مجلس الوزراء " .

" مادة ٢٨ - مدة الخدمة في الرديف تسع سنوات بالنسبة الى المجندين في الجيش و عشر سنوات ونصف بالنسبة الى المجندين في القوات المرابطة " .

مادة ٢ - على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ ( ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ )

محمد نجيب لواء ( أ . ح )

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء ( أ . ح )

وزير الحربية

قائد جناح عبد اللطيف محمود البغدادي

## قانون رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٣

بتعديل المادة السابعة من المرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الأسماك في البحيرات الداخلية والمياه البحرية المصرية وقناة السويس وبالملاحة في البحيرات الداخلية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون الصادر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الأسماك في البحيرات والمياه الداخلية والبحرية المصرية وقناة السويس وبالملاحة في البحيرات الداخلية ، المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ والقوانين أرقام ٣٣ لسنة ١٩٣٧ و ٤٤ لسنة ١٩٤٨ و ٢٨٣ و ٤١٩ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة السابعة من المرسوم بقانون الصادر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٢٦ النص الآتي :

" إذ تأخر دفع أى قسط من أقساط الرسوم في الأربعة عشر يوما الأولى من الشهر المستحق فيه فيضاف إليه رسم إضافي يساوى جزءا من اثني عشر جزء من الرسوم السنوية وتحجز المركب مع أدواتها أو شباك وأدوات صيد حامل الرخصة الشخصية على مسؤولية صاحبها لمدة لا تتجاوز آخر الشهر، وإذا كانت قيمة الرسم مع الإضافة لم تسدد في هذا التاريخ تصبح الرخصة ملغاة ولا عمل لها وتباع المركب مع أدواتها أو الشباك اداريا وبالمرزاد ويسدد من ثمنها القسط المستحق والرسم الإضافي ومصاريف البيع وإذا زاد شيء يدفع لصاحب المركب أو للتفيع بالرخصة بحسب الحالة " .

مادة ٢ - على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ ( ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ )

محمد نجيب لواء ( أ . ح )

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء ( أ . ح )

وزير الحربية

قائد جناح عبد اللطيف محمود البغدادي